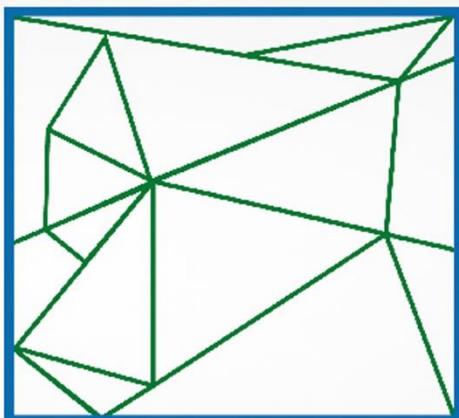


سوريا: توصيات خاصة بالمنتدى الإقليمي بشأن حقوق الأقليات في أفريقيا والشرق الأوسط

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



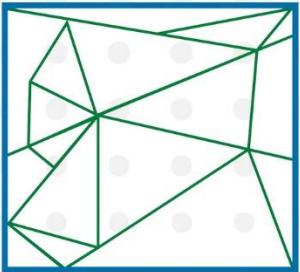
سوريا: توصيات خاصة بالمنتدى الإقليمي بشأن حقوق الأقليات في أفريقيا والشرق الأوسط

يجب العمل على وضع دستور سوري جديد يلغى حالة الإقصاء والتهميش التي كرستها الدساتير السورية المتعاقبة
وميزت بين المواطنين/ات السوريين/ات على أساس القومية والديانة

بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات (1992 – 2022)، نظمت [الأمم المتحدة](#) مؤتمراً إقليمياً بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين لأقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وذلك من أجل القيام بتقييم نceği لقدرته على حل المشاكل عبر تحليل التغيرات.

تم [تنظيم المؤتمر](#) يومي 6 و 7 أيلول/سبتمبر 2022، عبر الانترنت، بدعم وتعاون من المملوكة الغربية، حيث قدمت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" وجزء من [عملها](#) المتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان في سوريا، مجموعة من التوصيات:

1. يجب الضغط على الحكومة السورية لإجراء مراجعة شاملة لدستورها الحالي (2012) وبافي تشريعاتها المحلية، وتعديل النصوص التي تكرّس التمييز بحق المواطنين/ات، وخاصة الأقليات الموجودة في سوريا، ولا سيما تلك النصوص التي تكرّس التمييز القائم على أساس الإثنية أو اللغة أو الدين، بحيث تصبح القوانين الجديدة متوافقة مع النهج التشاركي في الحياة العامة، وتكون قادرة على تحقيق المساواة الفعالة والكاملة لجميع السوريين/ات بدون أي تمييز.
2. أهمية حث الحكومة السورية على وضع برامج تستهدف ضحايا التمييز العنصري طوال العقود السابقة، بحيث يكون هناك نوع من التعويض والاعتذار لهم عما لحق بهم من حيف جراء تلك السياسات التمييزية والعنصرية، وحثهم على المشاركة في بناء سوريا الجديدة الخالية من التمييز العنصري.
3. يجب الضغط على الحكومة السورية لسنّ قانون يجرّم التمييز العنصري بكل أشكاله ومظاهره، وينص على عقوبات مشددة بحق كل من يمارس التمييز العنصري بحق الآخرين، أفراداً أو جماعات. وخلق بيئة تشريعية ملائمة لتأكيد المساواة بين جميع السوريين/ات بغض النظر عن الدين أو العرق أو أي أساس آخر، وأن تكون تلك التشريعات مواءمة للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، ويمكن الاستفادة بهذا الخصوص من الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965.
4. يجب على الأمم المتحدة، وخاصة مكتب المبعوث الأممي الخاص لسوريا، التنسيق مع اللجنة الدستورية المنعقدة في جنيف والتشاور معها للعمل على وضع دستور جديد يلغى حالة الاقصاء والتهميش التي تم تكريسها في الدستور الحالي، كالديباجة والممواد (3-4) التي كرست التمييز القائم على الأساس القومي والديني، وإعادة صياغتها بالشكل الذي يلغى أي إيحاء لحالة التمييز العنصري بكل أشكاله، ويعود على احترام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبما يتوافق مع ماورد في القرار الأممي 2254 الذي أكد على ضرورة تشكيل حكومة شاملة وغير طائفية.
5. يجب حث وتشجيع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والدول الفاعلة في الملف السوري على دعم البرامج التي تكرّس ثقافة احترام الآخر المختلف قومياً أو دينياً أو مناطقياً، وتحفيز على مساواة الجميع في الحقوق والواجبات وتحضير مناهج تعليمية تكرس هذه الثقافة لدى الجيل السوري القادم، بحيث يتم تعزيز ثقافة المواطنة المتساوية وسيادة القانون.



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتذبذبها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG



EDITOR@STJ-SY.ORG